

2022-05-24

اجتماع الحكومة

ترأس الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، هذا الثلاثاء 24 ماي 2022، اجتماعاً للحكومة، انعقد بقصر الحكومة. وقد درست الحكومة خلال اجتماعها الأسبوعي النقاط الآتية:

في مجال تحلية مياه البحر:

قدم وزير الطاقة والمناجم و وزير الموارد المائية والأمن المائي عرضاً مشتركاً حول مدى تقدم مشروع إنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

وفي هذا الإطار، تم التذكير بأن البرنامج الإستعجالي الذي أمر به السيد رئيس الجمهورية يتمثل لاسيما في إنجاز ثلاث (03) محطات لتحلية مياه البحر في منطقة شرق الجزائر العاصمة، بطاقة إجمالية قدرها 150.000 متر مكعب في اليوم.

وجدير بالإشارة أن هذا البرنامج قد تم تعزيزه بمشروع إنجاز خمس (05) محطات جديدة، بطاقة 300.000 متر مكعب في اليوم لكل محطة، بولايات الطارف وبجاية وبومرداس وتيبازة وهران.

وفيما يخص محطة تحلية مياه البحر لولاية تيبازة، فقد تم الشروع، كمرحلة أولى، في إطلاق العديد من عمليات التأهيل الأولي للمقاول. وقد أبانت مؤشرات التقدم لهذا المشروع أنه يتطور بصفة مرضية وتنفيذه يسير طبقاً للترتيبات المحددة، لاسيما تلك المتعلقة بالدراسات المطلوبة (الجيو تقنية والبحرية).

أما بالنسبة لمشاريع محطات تحلية مياه البحر الأربعة المتبقية (الطارف، بجاية، بومرداس و وهران)، والتي هي في مرحلة الإنضاج، فقد تم تنفيذ إستراتيجية إنجاز تقوم على أساس قدرات الإنجاز الوطنية.

ويتمثل الهدف المتوخى من هذا المسعى في تخفيض تكلفة المياه المنتجة، واستعمال أقصى طاقات الإنجاز الوطنية، وتثمين المهارات التقنية والحد من النفقات بالعملة الصعبة، وذلك من خلال توحيد موارد شركات مجمع سوناطراك، التي شرعت، ضمن هذا الإطار، في تكوين تجمعين لمؤسسات وطنية.

وفي مجال السكن والعمران والمدينة:

استمعت الحكومة إلى عرض قدمه وزير السكن والعمران والمدينة حول التدابير المتخذة في إطار تقليص آجال إصدار رخص البناء.

وفي هذا الصدد، واستناداً إلى عمليات التقييم الدورية التي أجراها قطاع السكن لتحديد القيود التي تؤخر إصدار عقود التعمير، ولاسيما رخصة البناء، تم تنفيذ سلسلة من التدابير أتاح تحت تقليص الآجال بصورة معتبرة، والمتمثلة فيمايلي :

▪ إضفاء اللامركزية في إصدار بعض رخص البناء وكذا معالجة الطعون، في إطار أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20 - 342 المؤرخ في 22 / 11 / 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15 - 19 المؤرخ في 25 / 01 / 2015، الذي يحدد كفاءات تحضير عقود التعمير وتسليمها؛

▪ تنظيم مهام تفتيشية على مستوى المصالح المعنية (الشباك الوحيد) .

▪ مواصلة العملية التي ستسمح برقمنة كامل الإجراءات المتعلقة بتحضير وثائق التعمير (إيداع الطلبات على بوابة إلكترونية - تقديم رأي المصالح المعنية - الدفع الإلكتروني للرسوم - اختيار موعد سحب العقد على مستوى البلدية - التبليغ في حالة الإدلاء بالرفض - إيداع الطعون) .

وعقب العرض، حرص السيد الوزير الأول على التذكير بتعليمات السيد رئيس الجمهورية القاضي بالإسراع في عملية إضفاء الطابع غير المادي للإجراءات والقضاء على البيروقراطية بصورة أكبر في مجال تسليم مختلف الوثائق الإدارية لفائدة المواطن .

كما شدد في هذا الصدد على أهمية الشروع بالتنسيق بين القطاعات المعنية في وضع المنصة الرقمية المخصصة لإصدار رخصة البناء وذلك على مستوى البلديات المختارة في المرحلة الأولى لإطلاق هذه العملية.

أما في مجال الأشغال العمومية :

فقد قدّم وزير الأشغال العمومية عرضاً حول مشروع توسعة ميناء جن جن (ولاية جيجل) بهدف ترقية إلى ميناء محوري .

ويهدف هذا المشروع إلى رفع قدرات ميناء جن جن وإدماجه في شبكة الموانئ الكبرى بالبحر الأبيض المتوسط .

أخيراً، وفي مجال النقل :

قدّم وزير النقل عرضاً حول إبرام ثلاثة (03) مشاريع صفقات بصيغة التراخي البسيط بين الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الإستثمارات في السكك الحديدية {ANESRIF} ، ومجموعة شركات ومجمع مكاتب دراسات عمومية وطنية، من أجل إنجاز ومتابعة ومراقبة أشغال إنجاز خط السكة الحديدية الرابط بين خنشلة وعين البيضاء (ولاية أم البواقي) على مسافة 52 كم، بما فيها الإشارات والمواصلات السلكية واللاسلكية والطاقة والكهربة للشطرين الأول والثاني .

وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع هذه الصفقات تندرج في إطار تنفيذ قرارات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بتنفيذ برنامج التنمية التكميلي لولاية خنشلة .